العدد (1876) السنة الثامنة - الخميس (12) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هل يريد الوطن الاستفادة من علمائه وكفاءاته في الخارج حقا؟

أ.د. محمد الربيعي *

في العالم لا يختلف اثنان حول أهمية الكفاءات المهاجرة في بناء البلد إلا في العراق فشأن هذا الموضوع شأن المواضيع الساخنة الأخرى التي تعرقل حل المشاكلات والقضاء على الأزمات ودفع مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمام. وفي العالم لا جدال حول أهمية العنصر البشري في العملية الاقتصادية مهما كان انتماؤه أو لون بشرته او مكان إقامته مادام يمتلك الخبرة والكفاءة والمعرفة التي تتلاءم مع احتياجات المجتمع التنموية. فدول العالم اهتمت وتهتم بكفاءاتها في الخارج كاهتمامها بكفاءات الداخل، لا بل تعطي اهتماما اكبر لكفاءات الخارج بسبب تمكنها ونجاحها في مجتمعات متطورة ومتقدمة وفي أجواء تنافسية عالية ولتمتعها بدرجة عالية من التعليم والمهارة.

في العراق فقط ترى حالة عدم احترام القدرات العلمية والكفاءات التي ترغب صادقة في خدمة وطنها، وتسود آراء عدائية نحو كفاءات الخارج منها ما يؤكد على عدم احتياج العراق الى هذه الكفاءات وبأنها غريبة عن تربة الوطن ولا تفهم مشاكله ولا تستطيع ان تقدم حلولا لها. أصحاب هذه الآراء لا يعرفون ان العلماء العرب في أمريكا فقط يقدمون لها دخلا لا يقل عن ٤٠ مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل نصف دخل الدول العربية مجتمعة من النفط، وبأن احد أسباب ازدياد تخلف الدول العربية هو هجرة علمائها الى الخارج وعدم الاستفادة من خبراتهم في التنمية.

وفي المقابل تعتبر كل الآراء المنشورة والتصريحات الرسمية حول الموضوع ان الأدمغة المهاجرة هي خسارة جسيمة للاقتصاد الوطني، وتأكد على ضرورة الاستفادة منها في كل مجالات التنمية. وفي صدد تقديم أجوبة شافية للأسباب الداعية لهجرة الأدمغة العربية يشير الدكتور عبد الحسن الحسيني في كتابه "التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة"إلى تبذير الأموال والطاقات والتدخل المباشر في حياة الفرد والى انتشار الفساد واستلام الفاسدين والمفسدين مقاليد الأمور بحيث يؤدي ذلك إلى أن يعيش طلاب العلم في غربة وسط أزمات سياسية وعلمية واقتصادية مما تدفعهم إلى الهجرة والعمل خارج أوطانهم فيبرعوا وينتجوا. فإذا كان الجميع يتفق حول خطورة هذه الهجرة ويدق كثيرون ناقوس الخطر ويحذرون من نتائجها السلبية ويعقدون مؤتمرات ليبحثوا وسائل الحد منها وكيفية استعادة هذه العقول إلى وطنها فلماذا لا نجد حتى ابسط الحلول والسياسات تطبيقا في بلداننا؟ وهل ان من يبرع وينتج في الخارج لا يستحق الرعاية والتقدير في الداخل؟

ما هي أسباب هذا النهج والآراء العدائية؟ ولماذا لم يستفد العراق من كفاءاته في الخارج بصورة صحيحة وفاعلة؟ ولماذا يستمر إبعاد وتهميش الخبرات والكفاءات؟ ولماذا نجحت دول نامية في اجتذاب علماءها وكفاءاتها في حين فشل العراق؟ يعزو البعض ان بعض الأسباب تعود الى العرقلة الإدارية التي يمارسها بعض المسؤولين بسبب تخوفهم من الخبرة القادمة، حيث الهدف هو تحقيق المصالح الشخصية قبل مصلحة الوطن. قد يكون هذا هو احد الأسباب، الا انه ليس بالسبب الرئيسي. الفشل في الاستفادة من العقول العراقية في الخارج يعود بدرجة ما الى انعدام الاهتمام بهذه الظاهرة ومحاولة فهمها ووضع افضل السبل لمعالجتها. وتتحمل الدولة مسؤولية كبيرة في هذا التقصير ونحن نتفق مع جعفر الونان في انه يؤخذ على الحكومة عجزها في وضع برنامج علمي لتحفيز وجذب العقول العراقية المهاجرة وانعدام الحلول الجذرية واستمرار التجاذبات بين رئاسة مجلس الوزراء الحالمة بعودة عدد اكبر من الكفاءات وبين الوزارات التي تضع ضوابط معقدة. كما ان مجلس النواب السابق لعب دورا في إيقاف تشكيل هيئة إعادة الكفاءات الوطنية العراقية المهاجرة التي كان من المفترض تشكيلها من عدد من الوزراء ووكلاء الوزراء والشخصيات العراقية وذلك بعدم تشريع قانون الكفاءات في الوقت الذي اعتبر فيه وزير التعليم العالي د. عبد ذياب العجيلي الكفاءات العلمية المهاجرة ثروة وطنية وخزين وطني استراتيجي.

لابد من التأكيد على أن سياسات الاستفادة من الكفاءات لابد ان تبنى على أساس إزالة العوائق التي تعيق ارتباط العلماء وأصحاب الكفاءات بالوطن ومنحهم الحوافز المادية والاجتماعية للعمل في الوطن، ومنها إزالة الروتين القاتل في انجاز معاملات العائدين وصعوبة الحصول على سكن ملائم ووظيفة ملائمة. إلا أن هذا ليس بالكافي لان هجرة الكفاءات وعدم رجوع المهاجرين وبقاءهم في بلد المهجر يعود إلى جملة من العوامل السياسية والاقتصادية تم تناولها عدد كبير من الكتاب والباحثين في موضوع هجرة العقول ولا مجال لتناولها بالتفصيل هنا في هذه المقالة القصيرة، ونكتفي بذكر بعض الأسباب كالفقر والبطالة والاضطهاد السياسي وانعدام الحريات وحالة عدم الاستقرار والمشكلات الاجتماعية وضعف فرص المشاركة والعمل الملائم والتي أدت إلى هجرة ما بين عشرين الى ثلاثين مليون مهاجر أي ما يزيد عن ١٠٪ من سكان العالم العربي. وتشير التقارير الى أن ٥٥ ٪ فقط من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج يعودون إلى بلادهم فيما يستقر الآخرون في الخارج. يا ترى كم من الطلاب الذين ترسلهم وزارة التعليم العالي ورئاسة مجلس الوزراء سيعودون إلى العراق بعد انتهاء دراستهم؟ وهل أخذت احتمالات عدم عودة الكثير من الطلبة وأسبابها بنظر الاعتبار في اختيار المرشحين للبعثات؟ لقد كنا قد اقترحنا سابقا بالتأكيد على تدريب من هم أكثر ضمانة بالرجوع للوطن ألا وهم أساتذة الجامعات الحاليين واقترحنا فترات بين سنة وثلاث سنين وبدفع كافة التكاليف على عكس ما تعتمده وزارة التعليم العالي حاليا من برامج قصيرة للتدريب ومن دون دفع أجور التدريب للجامعات المضيفة وهو ما يؤدي إلى صعوبة إيجاد موقع ملائم للتدريب وإذا وجد الموقع فأن التدريب لا يؤدي إلى الغرض المرجو منه لقصر الفترة.

إذا ما فرضنا عدم وجود زخم كبير لهؤلاء الذين لا يرغبون بعودة الكفاءات او الذين يتخوفون من منافسة او مزاحمة الكفاءات الخارجية او حتى هؤلاء الذين يحملون الضغينة والكره لمن هو في الخارج لاعتقادهم بعدم وطنيته او بعمالته او لفكره السياسي الليبرالي، نجد ان فرص الاستفادة من كفاءات الخارج هائلة ولا تتطلب تخصيص مبالغ مالية كبيرة اذا ما اعتمدنا مبدأ "تحفيز الكفاءات على استثمار طاقاتها داخل العراق" وذلك بالاستناد إلى خيار بقاء هذه العقول في الخارج كبديل عن خيار العودة لاعتقادنا بأن هذا الأسلوب هو الوحيد القادر فعليا على الاستفادة من العقول المهاجرة لأنه حل منطقي وعملي وهو حل ملائم لأصحاب الكفاءات المهاجرة التي تريد خدمة وطنها مع بقاءها في الخارج، ولقد سبق وان كتبنا حول هذا الموضوع ويمكن للقارئ مراجعة محاضرتنا المدرجة واصلها الالكتروني في أسفل هذه المقالة، كما يمكن مراجعة كتاب "العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار" للبرفسور نادر عبد الغفور احمد والذي يقدم دراسة تحليلية لهجرة العقول العراقية وكيفية استثمارها لخدمة الوطن.

وخلاصة ما يستهدفه خيار الاستثمار في مجال التعليم العالي هو بقاء العقول في الخارج مع أشراكهم في التدريس والإشراف على الدراسات العليا عن طريق الزيارات والتواجد لفترات قصيرة داخل الوطن او "التعليم عن بعد" وطرق إيصال المعرفة الأخرى. وهنا لابد من ذكر ان وزارة التعليم العالي العراقية قامت بدعوة عدد محدود من العلماء العراقيين للمشاركة في مؤتمرات علمية ولتقديم بعض المحاضرات. ومن المؤسف عدم وجود خطة عملية لتنظيم الزيارات بحيث تضمن استمراريتها وازديادها وبحيث لا تخضع الى المزاجية والموسمية.أما وزارة التعليم العالي لإقليم كردستان فقد بدأت بالفعل في العمل ببرنامج للإشراف المشترك على الدراسات العليا في الجامعات التي تقع في إقليم كردستان حيث يتوجب على طالب الدكتوراه قضاء فترة لا تقل عن سنة في الجامعة الأجنبية وبالتحديد في مختبر الأستاذ المشارك في الإشراف حيث يتم إجراء بعض جوانب البحث التي يستوجبها المشروع الدراسي المشترك. ولقد قامت الوزارة بتقنين هذا الأسلوب لتطوير الدراسات العليا وكذلك تطوير التعاون العلمي مع المؤسسات البحثية العالمية.

وما نصبو إليه هو ان يتم العمل على تعزيز الجوانب التنظيمية والإدارية للزيارات العلمية على مستوى الوزارات والجامعات لتحسين النشاط التدريبي والاستشاري والبحثي وتعزيز فاعليته وبحيث يصبح دعوة العلماء عملا مستمرا لكل وزارة ولكل جامعة. لذلك يتوجب العمل وبسرعة لكي لا يستمر النزف هو ان تقوم الدولة والوزارات المختلفة بوضع الإجراءات الضرورية وخلق الآليات العملية وتخصيص الأموال اللازمة لزيادة ميزانيات البحث والتطوير وبوضع التعليمات التي تؤدي إلى تشجيع وتسهيل الدعوات لعلماء وكفاءات الخارج بزيارة الوطن والمشاركة في بناءه. كما يتطلب اخذ الإجراءات التي من شأنها ان تشجع كل كفاءة خارجية بالاتصال بجامعة او بمعهد تدريب او تطوير او بوزارة لإعلامها بوجوده وبرغبته لتقديم خبرته حتى ولو كانت على صورة محاضرة قصيرة او اجتماع قصير.

ولو كنت في موقع المسؤولية لوضعت مراقبا في كل مطار من مطارات العراق لكي يقوم بتقديم الدعوة لكل زائر من العراقيين ممن له كفاءة او خبرة لزيارة المؤسسة التي تتمكن من الاستفادة من خبرته. ان جامعات ومؤسسات البحث والتطوير العالمية تتطلع وتتوق الى زيارات العلماء من خارجها وتخصص التمويل اللازم لتضييفهم والاستفادة من خبرتهم كما تقوم الشركات العالمية بالاستفادة من خبرة العلماء عن طريق الاستشارة وتكلفها مثل هذه الفعاليات أموالاً طائلة لان العلماء لا يمنحون جهودهم مجانا للشركات الصناعية مثلما يمنحون هذه الجهود للجامعات الأخرى. فإذا كانت جامعاتنا العراقية ومؤسسات البحث والتطوير في وزارة العلوم والتكنولوجيا وفي الوزارات الأخرى راغبة حقا في الاستفادة من العقول المهاجرة فستجد المئات من العلماء العراقيين مستعدين لتلبية الدعوة وتقديم الخبرة، مستجيبين بذلك إلى الرغبة بتعويض وطنهم الأصلي جزئيا من الضرر الواقع نتيجة هجرة تلك الأدمغة.

■ شبكة العلماء العراقيين في الخارج

حوادث.. ظاهرها أقدار وباطنها جرائم

علي جابر
قانوني

يعتبر أهل القانون (نية الفعل)المتجهة لأحداث (النتيجة) هي المعيار المعتمد للتمييز بين القتل العمد والقتل الخطأ فإذا كان الشخص بفعله يروم أحداث النتيجة وأراد تحقيقها بإرادته وفعله نكون أمام جريمة قتل عمد كاملة ولكن إذا لم يكن يريد أحداث هذه النتيجة التي حصلت رغما عنه أي إن إرادته لم تقم بالأعمال اللازمة لأحداث الفعل نكون أمام القتل الخطأ ...

وهناك كثير من الجرائم التي ترتكب بركنيها المادي والمعنوي إلا انه يتم ترتيبها على أساس أنها قتل خطأ لإفلات الجاني من العقاب في حين ان هناك حوادث قد تنشا جراء التعامل اليومي في الحياة أو جراء التطور التكنولوجي فيكون ضحيتها أشخاصاً أبرياء لا علاقة لهم بالفاعلين

كما أن ظاهرة انتشار المولدات الكهربائية في الشوارع وعلى أعمدة الهواتف خطرة لمن يقترب منها خصوصا من الصغار فقد حصلت الكثير من الحوادث بهذا الشأن أدت الى وفاة عدد من الأشخاص ومنهم أطفال ونساء وهذا الفعل يرتب عقوبة جزائية بحق أصحاب المولدات وفق ٤١١ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ لان صاحب المولدة يتعاطى أجراً على إعطاء الطاقة الكهربائية الى أصحاب البيوت التي تصلها الأسلاك وهو مصدر الكهرباء وللأسف الكثير منهم يترك هذه الأسلاك على الطرقات وبها الطاقة الكهربائية وهنا تكون المسؤولية الأخرى على الجهات البلدية بضرورة إبلاغ أصحاب المولدات بإصلاح هذه الأسلاك وترتيبها .كما ان هذه الأسلاك تؤدي الى كهربة الأعمدة سواء كانت أعمدة الكهرباء او الهواتف وبالتالي تؤدي إلى حرق الكابينات بالكامل ويؤدي الأمر بالنتيجة الى موت الناس بالصعقة الكهربائية جراء لمس هذه الأعمدة وقد مات كثير من الناس جراء ذلك وتم محاكمة أصحاب المولدات وفق المادة ٤١١ من قانون العقوبات القتل الخطأ .

وهناك أطفال ماتوا جراء تكهرب الأبواب الحديدية التي تمر من فوقها أسلاك المولدات المعطوبة وان حوادث القتل الخطأ في بعض الأحيان هي حوادث عمدية إلا أنها يتم ترتيبها من قبل ذوي الشأن من مبدأ (الحي أولى من الميت) فتكون شهادات الشهود أمام المحكمة على أساس ان القتل خطا فينجوا الجاني من العقاب وهناك حوادث قتل خطا نجمت في بعض المناطق جراء حفر الآبار أمام البيوت ما يؤدي إلى سقوط الصغار فيها ووفاتهم هنا نكون أمام جريمة القتل الخطأ لان أصحاب هذه المولدات لم يتوخوا الدقة في حفر هذه الآبار ولم يضعوا فوقها ما يحول دون سقوط الصغار فيها والمحاكم عادة ما تتحرى الدقة في مثل هذه الأمور قبل إصدارها القرارات حيث تتأنى كثيرا وتسعى للأسف دماء كثيرة ضاعت جراء التواطؤ في مثل هذه الأمور وإبعاد التهمة عن الفاعل الأصلي وأيضاً أن وفاة المريض جراء العلاج او جراء العمليات يوجب التحقيق مع الطبيب والتأكد من عدم وجود خطا مقصود كما يفرق بين الخطأ الجسيم وغير الجسيم وهناك من يقوم بتقديم الشكوى ضد الأطباء الى مراكز الشرطة او المحاكم وهذه الأخيرة تقوم بتقديم كافة الأوليات المتعلقة بالوفاة ومنها التقارير وشهادة الوفاة وهناك بعض الأطباء حكمتهم المحاكم بسبب الأخطاء الجسيمة التي ارتكبوها أثناء العمل واعتقد ان ذلك يجعل الطبيب أكثر حرصا واهتماما عند إجراء العمليات او إعطاء العلاج وهناك حالات قد تؤدي إلى الموت منها قيام بعض الصيادلة او المضمدين او حتى زارقي الابر بممارسة الأعمال الطبية من دون خبرة وبالتالي يؤدي الى وفاة المرضى فيتعرضون للمساءلة القانونية على وفق (القتل الخطأ) .

حوادث السيارات والقطارات

ان الحوادث الناجمة عن السيارات لا يعتريها التعمد وبالتالي فان عقوبتها اقل من جرائم القتل الخطأ :لهذا يوجد قانون خاص هو الذي ينظم حوادث المرور هو قانون المرور الجديد والذي وضع عقوبات شديدة على مرتكب حوادث المرور تحت تأثير السكر والإهمال والرعونة وعدم الانتباه او الاستهتار وفرض غرامات مالية كبيرة على السائق الذي يرتكب هذه الجريمة أما بالنسبة لحوادث القطارات فأنها تخضع لميكانيكية القطار وليس كالسيارة لهذا فان القطار الذي يصدم سيارة أثناء مروره ويؤدي الى وفاة شخص هنا نكون أمام (قتل خطا)وليس استنادا على قانون المرور بل الى قانون العقوبات لان القطار ليس كالسيارات التي يمكن السيطرة عليها فالقطار يسير على سكة وعلى الآخرين تفاديه وكثيرا ما يصاب بعض الأشخاص جراء إطلاق الرصاص من قبل المحتفلين وهذا يؤدي إلى الوفاة حيث يدخل الفعل في باب القتل الخطأ و صدرت الكثير من القرارات والقوانين التي تمنع من إطلاق العيارات النارية أثناء الأفراح والأعراس وهناك الكثير من هذه الحالات أدت إلى وفاة العديد من الأشخاص جراء إطلاق النار وتم توقيف مطلقي النار وفق المادة ١١٤ من قانون العقوبات القتل الخطأ ويجوز لذوي الشأن او المدعين بالحق الشخصي المطالبة بالتعويض المعنوي من مرتكبي الفعل كقرار لاحق على قرار الإدانة الجزائية والمطالبة تكون في محكمة البداءة استنادا على القرار الجزائي السابق . ومن اعتدى على آخر بالضرب او الجرح او العنف او بإعطاء مادة ضارة او بارتكاب فعل اخر مخالف للقانون ولم يقصد قتله وأفضى الأمر الى موته يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمسة عشر عاما وهذه العقوبة تزداد لتصل إلى عشرين عاما اذا ارتكب مع سبق الإصرار وكان الجاني من أصول المجني عليه موظفا او مكلفا بخدمة عامة وفقا للمادة ٤١٠ من قانون العقوبات العراقي ١١١ لسنة ١٩٦٩ والمعيار المعتمد في جريمة القتل الخطأ هو نية الفعل وإخلال الجاني بما تفرضه أصول المهنة او الحرفة او الوظيفة وتشدد العقوبة إذا أدى الفعل الى موت أكثر من شخص وعادة ما يتم إطلاق مرتكبي هذا الفعل بكفالة كبيرة لضمان عدم هروبهم... وفي بعض الأحيان يذهب شخص للاصطياد باستخدام البندقية ويقتل احد الأشخاص نتيجة لذلك هنا نكون أمام جريمة القتل وهناك حالات من القتل العمد وفق المادة ٤٠٦ من قانون العقوبات لكن تكييف الفعل يكون على أساس القتل الخطأ وفق المادة ٤١١ من القانون المشار إليه وهناك من يطلق الرصاص على شخص ليقتله فيقتل آخر هنا لا نكون أمام قتل خطا بل أمام قتل عمد لان حياة الناس متساوية أمام القانون وهناك من يقتل آخر تحت تأثير الغضب والعصبية لكنه أثناء التحقيق يقول كان ينظف بالسلاح وإصابته الاطلاقة فمات :كلها حالات من القتل العمد تغطى بغطاء القتل الخطأ.

أهمية الدوريات في الأبحاث العلمية والتطبيقية

صبيح الحافظ
باحث

في العالم العربي تصدر عشرات المجلات بمختلف أشكالها ومسمياتها ، ففي مصر مجلة الهلال وهي من أقدم المجلات في الوطن العربي وكانت تصدر من مؤسسة الهلال التي أنشأها جرجي زيدان ومجلة المختار والمصور وأخر ساعة وطبيبك وكتابي لحلمي مراد وغيرها ، لا يسعني المجال لتعدادها وفي العراق أيضاً صدرت أعداد من المجلات منها مجلة الرواد ومجلة الحكمة وهي تصدر من مؤسسة بيت الحكمة ومجلة الأقلام ومجلة المعلم الجديد وغيرها والمجلات الحديثة التي صدرت في العراق الجديد منها مجلة (المدى) التي تصدرها مؤسسة دار المدى للصحافة والنشر ومجلة الإسلام والديمقراطية وتصدرها منظمة الإسلام والديمقراطية ومجلة أوراق عراقية ويصدرها مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية وغيرها.

كل هذه المجلات يطلق عليها بالدورية ويعني انها تصدر في مواعيد منتظمة ثابته كأن تكون شهرية او نصف شهرية أو أسبوعية او فصلية والى غير ذلك .

والدوريات بصورة عامة تختلف عن الكتاب والتقارير في الشكل والنوع وتاريخ الصدور ، ولكن هناك دوريات متخصصة في الأبحاث العلمية والتطبيقية وهي التي نبحثها في موضوعنا هذا.

منذ ان صدرت الدوريات وهي تحتل المكانة الأولى في قمة قائمة مصادر المعلومات وهذه المكانة اكتسبتها من انها مصدراً للمعلومات والأفكار الأكثر حداثة من الكتاب والتقارير وغيرها من المصادر الأولى. المهم ان الدوريات تعتبر مصدر معلومات حديثة متجددة دوماً باعتبارها الأوعية التي تستطيع ان تحمل بحكم ظروف نشرها ودوريتها المنتظمة غالباً ما يمكن ان يكون الباحث قد وصل اليه او مازال يفترضه ويفكر فيه ويريد أثباته، وهي أيضاً بحكم هذه الظروف تواكب الأبحاث العلمية والتطبيقية ، كما تواكب الأحداث اليومية أولاً بأول وخطوة بخطوة ، ولذلك فهي إلى جانب مهمتها في الإعلام العلمي مصدر هام من مصادر التاريخ سواء في ذلك التاريخ السياسي والاجتماعي او تاريخ العلم.

ثم ان الدوريات كأوعية لمقالات متعددة ومتنوعة حتى ولو كانت دوريات متخصصة ليست لها هذه الوحدة الموضوعية التي للكتاب الذي يكشف عنوانه الى حد ما ، ذلك ان دورية في الهندسة المعمارية مثلاً قد تحتوي على مقالات في تخطيط المدن وأخرى عن مواد البناء او مادة واحدة من هذه المواد كحديد التسليح مثلاً او نوع من الطابوق الجديد كالثرمستون السمنتي، وقد يكون فيها مقال ثالث عن الإضاءة الحديثة او التكييف المركزي ...الخ .. ومن الطبيعي ان يأتي العدد الثاني لهذه الدورية بمقالات أخرى بعضها قد يتناول موضوعات عالجها العدد الأول في نشرها وبعضها قد يكون مجرد حلقة من موضوع بدأ فيه العدد الاول ثم تلاه العدد الثاني وسوف يستمر نشر باقي الحلقات في أعداد أخرى متتابعة او غير متتابعة وبعضها الآخر قد يكون جديداً وينشر لأول مرة . ومع كل هذه التغييرات فان عنوان الأعداد المتتابعة للدورية واحد ، ونادراً ما يتغير ، واذا تغير فالغموض يكون اكثر وقد يكون عنوان الدورية يشير عن مجالها الموضوعي بعض الشيء وأحياناً لا يشير العنوان كثيراً عن ذلك وقد نجد دورية يظن من عنوانها او المجال او المجالات الموضوعية التي تغلب على سياسة نشرها أنها غير مختصة بالعمارة مثلاً فتنشر مقالاً او أكثر في الموضوعات التي يعرف أنها من اختصاص العمارة فدورية عن الصناعة مثلاً يمكن ان تنشر مقالاً او أكثر عن صناعة او أكثر من مواد البناء ودورية في مجال التجارة والاقتصاد مثلاً يمكن ان تفعل نفس الشيء ودورية الفنون الجميلة يمكن ان يوجد فيها مقال او أكثر في الديكور الداخلي للمنزل.

وهكذا ناهيك عما هناك من فيض معرفة وتنوع واسع وتغيير سريع في الدوريات العامة والصحف اليومية.